

ترامب والتطلعات الاقتصادية لناخبيه

17-11-2016 د. احمد ابراهيم علي

الاقتصاد الأمريكي هو الأول في عالم الدول المتقدمة ناتجه الإجمالي يزيد على 18 ترليون دولار عام 2015، وتجاوز نموها مجموعة اليورو. وتبين انه أكثر حيوية من إقتصاد اليابان الذي كان الثاني في الصناعة بعد الولايات المتحدة، قبل نهضة الصين، لكن اليابان تكاد تفقد القدرة على النمو الاقتصادي منذ منتصف التسعينات.

والاقتصاد الأمريكي معروف بريادته وقيادته للتحويلات التكنولوجية الكبرى في العالم، والتقدم التقني والتنظيمي، في مختلف ميادين الإنتاج. كما ان قوة ذلك الاقتصاد من الروافد الرئيسية للتطور وازدهار الحياة البشرية، وفي نفس الوقت مكّنت من خوض حروب فتاكة في طول الكرة الارضية وعرضها، وكانت عوناً على كثير من الظلم والتجبر والعدوان وقهر الضعفاء.

بيد ان لهذا الاقتصاد مشكلات لها علاقة بخصائص بنيوية تُضعف فاعلية السياسات الاقتصادية المألوفة لدى النخب الحاكمة ومستشاريها، مما شجع الرئيس المنتخب على التعهد باتخاذ تدابير جديدة.

لا شك أن قطاعات الإنتاج السلعي تراجعت اهميتها النسبية كثيراً في توليد الدخل الأمريكي، إذ لا يتجاوز اسهامها 20 بالمائة من الناتج المحلي، ومجموع حصة الزراعة والتعدين والصناعة التحويلية في الناتج المحلي حوالي 15 بالمائة عام 2015. والمشتغلين في كل القطاعات السلعية اقل من 21 مليون، بحدود 16 بالمائة، من مجموع القوى العاملة التي تقدر 132 مليون عام 2015. والعاملين في الصناعة التحويلية عام 2015 تقريبا 12 مليون، بينما كان يزيد عددهم على 15 مليون عام 1948 من مجموع القوى العاملة آنذاك التي تقدر في نطاق 51 مليون.

هذه البيانات لإيضاح أن اقتصاد ما بعد الصناعة تعبير له دلالة موضوعية لا بد ان تظهر جلية يوماً ما في السياسة والمجتمع. من جانب آخر نلاحظ ان الاستهلاك الخاص البالغ 12.284 ترليون دولار

منه فقط 4 ترليون دولار سلع والباقي خدمات. وان أكثر منتجات الخدمات، اضافة على التشييد والمرافق العامة، غير متاجر بها دوليا وبالتالي لا تخضع للتنافسية العابرة للحدود. وتشكل انتاجياتها وتكاليفها وانماط توزيع الدخل فيها بعوامل محلية، وليست مثل السلع التي تكون اسعارها دولية ولذا تتكيف تكاليف إنتاجها ومضامينها التكنولوجية والتنظيمية لإدامة القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني. ولأن الخدمات لها هذه الفسحة في الحماية من العولمة تُنافس داخليا قطاعات السلع وتُضيق عليها فيتسارع انحسارها النسبي.

ويتساقق وضع الميزان التجاري السلعي مع تلك العملية فالصادرات 1.489 ترليون دولار والاستيرادات 2.291 ترليون دولار، بعجز يزيد على نصف الصادرات. وتعايش الاقتصاد الأمريكي مع ذلك العجز لأن تمويله ممكن، لحد الآن وفي الأمد المنظور، بصافي صادرات خدمية وتحويلات دخل من الخارج. ويبقى مع ذلك عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات 463 مليار دولار مولته تدفقات رأسمالية صافية نحو الاقتصاد الأمريكي عام 2015 نتيجة لهيمنة الدولار في السوق المالية الدولية ولأنه عملة احتياطية رئيسية.

لكن تلك التدفقات المالية الخارجية ليست بلا ثمن فهي ترفع سعر صرف الدولار، فتصبح الصادرات اقل من الحجم التوازني للميزان التجاري الخارجي، وينحسر الإنتاج السلعي نسبيا لكي تنسجم المنظومة مع هذا التلازم في الخصائص البنوية.

ايضا لا يخفى على ذوي الخبرة في الاقتصاد الكلي ان الاقتصاد الأمريكي يعمل مع ميل منخفض للادخار، مقارنة مع مجموعة البلدان المتقدمة، فالادخار الخاص 1.263 ترليون دولار منه تقريبا 827 مليار دولار ادخار شخصي بنسبة 6 بالمائة من الدخل الشخصي الممكن التصرف به، وحوالي 837 ترليون دولار ادخار قطاع الأعمال. لكن صافي الادخار على المستوى الكلي 609 مليار دولار، حوالي 3 بالمائة من الدخل الوطني، لأن 654 مليار دولار ادخار حكومي سالب، اي ان الجزء الأكبر من الادخار الخاص يتلعه عجز الموازنة العامة. وللتذكير بأهمية الادخار نبين ان النمو الاقتصادي يعتمد على جزء من الدخل الوطني لا يستهلك (صافي الادخار) يخصص لإنتاج ومراكمة وسائل جديدة لتوسيع الطاقة الإنتاجية الكلية ليستمر الناتج (الدخل) بالنمو.

وبموازاة تلك الخاصة وبالارتباط معها يوصف الاقتصاد الأمريكي بضخامة الدين، والحكومة العامة مدينة بمستوياتها الثلاث، دون الولاية والولاية والمستوى الفدرالي، وقد لا تجد محافظة او ولاية لا يتجاوز دينها 100 بالمائة من إيراداتها، إضافة على الدين الاتحادي، ويقترب الدين الحكومي من 100 بالمائة من الناتج المحلي الأمريكي.

ونظرا لتنامي الاعتراض على الدين والدعوة القوية للالتزام بسقف لا يتجاوزه، من جهة، ولعدم التمكن سياسيا من زيادة نسب الضرائب، من جهة أخرى، اتجهت الحكومة إلى تقييد نمو الإنفاق الحكومي دون نمو الناتج المحلي الإجمالي، بل كان نموها سالبا بالقيمة الحقيقية لسنتي 2013 و2014. وعلى المستوى الفدرالي انخفض بنسبة 5.8 بالمائة و2.5 بالمائة سنتي 2013 و2014 وبقي عام 2015 على ما كان عليه في العام السابق بالقيمة الحقيقية. والاقتصاد الأمريكي، حسب معالجاتي الشخصية لبياناته وقناعاتي، بحاجة إلى إنفاق حكومي نشط لتحريك الطلب الكلي.

لقد تأثر التوزيع الأسري للدخل سلبا بالتحويلات التي اشير إلى بعضها أنفا فقد كانت حصة 20 بالمائة من الأسر الأعلى دخلا عام 1970 ما نسبته 43.3 بالمائة من مجموع الدخل الأسري أصبحت تلك النسبة 51.1 عام 2015. وأدنى 20 بالمائة دخلا من الأسر انخفضت حصتها أيضا ليصبح متوسط الدخل للأسرة من هذه الفئة بين 6 بالمائة إلى 7 بالمائة من متوسط دخل الأسرة على المستوى الوطني. ويلاحظ عدم تحسن دخل الأسرة لفئة الدخل الأدنى التي تشكل 5 بالمائة من الأسر في ربع القرن الماضي، بل انخفض المتوسط قليلا ومعنى ذلك ان الدخل الحقيقي لهؤلاء الفقراء تراجع عما كان عليه سابقا بمقدار التضخم المتراكم. ومتوسط دخل الأسرة من السود أصبح عام 2015 أدنى مما كان عليه عام 2000 فتآكل جزء من المكاسب التي تحققت لتلك الأسر في الفترة السابقة. ومن المهم الإشارة إلى تفاوت واضح للدخل ما بين التكوينات الأثنية.

تضمنت تصورات الرئيس المنتخب في السياسة الاقتصادية المنتظرة خفض الضرائب على ارباح الشركات والشرائح العليا لتحفيز الاستثمار وخفض الأنفاق الحكومي بالمقابل. بينما لا يتحمل الأنفاق الحكومي، وخاصة على المستوى الفدرالي، المزيد من التقييد إلا على حساب الأنفاق العسكري، وقد يكون هذا الأمر دافعا لمطالبة الرئيس الجديد حلفاء الولايات المتحدة الاسهام في نفقات الدفاع، ويا حبذا لو قادت السياسة الاقتصادية إلى تحجيم موارد الحرب لصالح السلام. وربما

لا ينسجم التوجه نحو تقييد الإنفاق الحكومي مع مطلب تطوير البناء التحتي الذي يحتاج تمويل ضخم. وعند التساهل مع رفع سقف الدين العام فيكون ذلك على حساب الموارد التي يراد دفعها نحو الاستثمار في قطاعات الأعمال أي الإبقاء على مشكلة تحويل الجزء الأكبر من الادخار الخاص إلى الموازنة لتمويل العجز.

ان للإنفاق الحكومي، كما تقدم، وظيفة تنشيط الاقتصاد الذي يعاني من نقص الطلب، واتضح من ملاحظة مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية في عموم الصناعة الأمريكية انه ينخفض في الاتجاه العام بين عامي 1970 و2015. والانخفاض منتظم في ذروة دورة الأعمال ونهايتها الدنيا، ومع انه أدنى من 10 بالمائة، على خط الاتجاه بين السنتين آنفتي الذكر، لكنه يكفي لتراجع دوافع الاستثمار في الصناعة.

وللرئيس المنتخب ونائبه تصريحات تفيد عدم القناعة بالعلاقة بين النشاط البشري والاحترار ولا يرغبان في اعاقة النشاط الإنتاجي والاستهلاكي بقيود مشددة في استخدام الطاقة. ولذا من المتوقع إضعاف ضوابط حماية البيئة والسيطرة على مقذوفات الكربون والتساهل مع استخراج، ونقل ومعالجة، النفط والغاز والتوسع في انتاج الفحم. وفي هذا السياق ربما، وهو الأرجح، انخفاض التخصيصات المالية لتطوير الطاقة النظيفة والمساعدات للدول الخارجية لتقليل التلوث في توليد الكهرباء. وهذه السياسات المنتظرة تؤثر في جانبي العرض والطلب على النفط الخام.

وتحتاج التدفقات المالية الداخلة للولايات المتحدة والخارجة منها سياسة اشمل واوضح من مجرد الاشارة إلى الرغبة في اعادة رؤوس الأموال الأمريكية إلى الداخل. فالمركز الاستثماري الدولي للولايات المتحدة الأمريكية بجانبه الدائن والمدين هو الأضخم في العالم. وتعيد مؤسسات الأعمال الأمريكية استثمار جزء من التدفقات الداخلة في الخارج. وتستلم الولايات المتحدة تحويلات دخل، ارباح وسواها، أكثر مما تدفع للخارج بفارق يقترب من 200 مليار دولار سنويا حسب أحدث البيانات. وحتى على فرض التزام الرئيس بخفض نسب الضرائب، وتحقق له ذلك، فهذا الحافز لا يكفي لوحده.

ومع زيادة تدفق الأموال إلى الاقتصاد الأمريكي يرتفع سعر صرف الدولار ويزداد عجز الحساب

الجاري بمعنى ان الادخار المحلي يبقى أدنى من الاستثمار والاستيرادات تفوق الصادرات بفارق يتسع مع حجم التدفقات الداخلة. ويصعب كسر هذه الحلقة دون تدخل أعمق في الاقتصاد الحقيقي، وتغيرات في سوق المال، لا يسمح بها النظام الاقتصادي هناك.

الهجرة إلى الولايات المتحدة مصدر دائم للعمل منخفض الأجر، وان اخراج المهاجرين غير المجازين وتقييد دخول العمال الأجانب يقلل عرض العمل للمهمات الشاقة وغير المرغوب بها ويرفع الأجر. ولا يدعم هذا الأجراء سياسة استقبال المزيد من الاستثمار الأجنبي في الإنتاج المتجه للتصدير، لأن رؤوس الأموال غادرت اصلا بحثا عن عمل رخيص.

الشركاء التجاريين الكبار للولايات المتحدة بدلالة مجموع التجارة السلعية على التوالي: كندا؛ الصين؛ المكسيك؛ اليابان؛ ألمانيا؛ أمريكا الجنوبية؛ بريطانيا حيث يتجاوز حجم التجارة 100 مليار دولار، استيرادا وتصديرا، مع كل منها. وتسلسلها حسب الاستيراد: الصين؛ كندا؛ المكسيك؛ ثم بقية الدول كما وردت. ومن جهة صادرات الولايات المتحدة إليها: كندا؛ المكسيك؛ الصين؛ اليابان؛ بريطانيا؛ ألمانيا؛ كوريا الجنوبية. والعجز التجاري مع الصين هو الأكبر 343 مليار دولار عام 2014.

وليس من دول الشرق الأوسط شريكا تجاريا مهما للولايات المتحدة سوى السعودية تسلسل 12 وإسرائيل تسلسل 23. وصدّرت الولايات المتحدة إلى السعودية ما قيمته 18.7 مليار دولار، وإلى إسرائيل 15.1 مليار دولار عام 2014 ولديها عجز مع كليهما. ومن مجموعة بركس اضافة على الصين البرازيل حيث صدّرت لها الولايات المتحدة سلعا بقيمة 42.4 مليار دولار ولديها مع البرازيل فائض بمقدار 11.9 مليار دولار.

لقد اظهر الرئيس الجديد توجهات ميركنتالية قوية تشدّد الوطنية الاقتصادية التي لا يرتاح لها الغرب في عالم الدول النامية والناهضة، بذريعة انها تشدّد قبضة الدولة على الاقتصاد وتدعم الحكومات المستبدة. لكن مقاربتة لها حمائية انكفائية وفي نفس الوقت انتقائية، ولذلك من المشكوك في خدمتها للهدف المعلن. لأن فرض حواجز كمركية عالية ضد الاستيراد من الصين، ودول معينة، لا يضمن تعويض المستوردات بإنتاج امريكي بل قد يتحول الاستيراد نحو اسواق اخرى، في حين تخسر الولايات المتحدة فرصة التصدير للدول التي أقامت الحواجز امام تجارتها لأنها ستتخذ إجراءات

مماثلة. ولذا من المنتظر ان تعتمد الادارة الجديدة سياسات وتتخذ قرارات نحو الحماية الشاملة، وليس الانتقائية، لتنشيط الاستثمار في قطاعات التعدين والطاقة والصناعة التحويلية تكون لها آثار ملموسة على المستوى الدولي بما يتناسب مع حجم السوق الأمريكي.

ومن المتوقع ان تهتم السياسة التجارية بخفض العجز ولذلك يجري التركيز على الصين ثم الدول الأخرى التي لا تجد السلع الأمريكية سوقا واسعة لديها. بيد ان الحواجز الكمركية العالية، إضافة إلى عدم جدوى الانتقائية، تصطدم مع التزامات الولايات المتحدة تجاه منظمة التجارة الدولية. وتمثل ضربة قاصمة للانفتاح التجاري وهو من العناصر الأساسية لما سمي توافق واشنطن منتصف الثمانينات، ولا ينسجم التشدد التجاري مع الانفتاح المالي الذي لا تستغني عنه الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الضروري الانتباه إلى الحقيقة المهمة وهي ان العجز الخارجي انعكاس لعدم كفاية الادخار لتغطية الاستثمار، والفارق بين الأخير والادخار يترجمه النظام الاقتصادي في زيادة الاستيرادات على الصادرات، ليكون مجموع الأنفاق الوطني اعلى من الدخل الوطني، وبتعبير آخر الموارد الداخلية اقل من مجموع الاستخدامات. وطالما بقي الميل للادخار ضعيفا تبقى هذه الخاصية في الاقتصاد الأمريكي، ولا تتوفر حلول سهلة لمعالجتها لأن مستوى النشاط الاستثماري منخفض اصلا فليس من المعقول انخفاضه أكثر لينسجم مع الادخار، ومن الصعب الضغط على الأنفاق الحكومي عدا فقرة الدفاع ونفقات اخرى ذات وظيفة في السياسة الخارجية. ومن المعلوم ايضا ان الكثير من الفئات واطئة الدخل تنتظر تحسنا في معيشتها وليس من العقلانية ان تصل الحكومة معها إلى القشة التي تقصم ظهر البعير.

وعلى الأغلب سوف يتكيف البرنامج الاقتصادي للرئيس الجديد مع الترتيبات القائمة خاصة وان نائبه، المعروف بولائه لفكر الحزب الجمهوري ومعارضته للتراجع عن العولمة، يتولى قيادة الفريق الانتقالي وترشيح من يشغل الوظائف السيادية والعليا.

الجانب الإيجابي في البرنامج الجديد التركيز على تعريف عقلائي، بمعنى ما، للمصالح بدلالة الاقتصاد والأمن الداخلي. ونأمل ان يقود هذا المنحى إلى مراجعة للسياسة الخارجية، ولو من خلال

حساب التكاليف في مقابل العوائد، تساعد على انهاء الاستقطاب وتوازن العنف والإرهاب في منطقة الشرق الاوسط.

* الدكتور احمد ابريهي علي، خبير اقتصادي عراقي

مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/2004-2016

www.fcds.com